

تقرير

مغارة جعيتا: الفساد يربح في مسابقة عجائب



**يعترف باسيم بأنه
تقاضى في عام 2011
نحو 670 ألف دولار**



حصول احتيال محتمل على الزبائن واللبنانيين، الذي يتعين الإبلاغ عنه إلى الجهات المنظمة للاتصالات المعمول بها، واتخاذ جميع سبل الانصاف القانونية في محاكم لبنان والسعودية وغيرها من السلطات القضائية لاسترداد المبالغ المستحقة تعاقدياً وقانونياً. بعد أخذ ورد دام ثلاث سنوات، تقدمت مؤسسة Wonders Foundation بشكوى مباشرة لدى النيابة العامة الاستئنافية في بعبدا بتاريخ 2017/3/9 ضد زياد باسيم بتهمته بإساءة أمانة وما جرى من الاحتيال.

تسعر الرسالة النصية (بريميوم) المرسله من الرقم 1070 بـ 0,39 دولار، 10% من هذا السعر لشركة "ليبافاس" و 0,162 دولار لـ NOWC (الشركة السويسرية) و 40% لصالح المشغل (أي كل من شركتي الخليوي). ووردت ملاحظة في أسفل الاتفاقية مفادها أنه "لا يسمح القيام بأي حسم إضافي من حصة الإيرادات لأي سبب كان". وبحسب شروط الدفع، يفترض أن يكون الدفع مستحقاً في غضون 15 يوماً.

الامتناع عن الدفع

بعد انتهاء عملية التصويت في 11 تشرين الثاني 2011، طالبت المؤسسة السويسرية بحصتها، إلا أن شركتي "الفا" و"تاتش" رفضتا تنفيذ الاتفاقية، لأن كلفة الرسالة النصية مرتفعة وينبغي تخفيضها، على ما تقول مصادر المؤسسة السويسرية. لاحقاً، أجرت "ليبافاس" تعديلاً على الاتفاقية الأساسية، وخضعت بموجب هذا التعديل سعر الرسالة من 0,39 دولار إلى 0,19 دولار، وأصبحت حصة المؤسسة المنظمة 0,09 دولار بدلاً من 0,162 دولار، أو ما مجموعه 685 ألف دولار مع احتساب الضرائب. وافقت المؤسسة السويسرية على التعديل ووقعته بتاريخ 26 آذار 2012 وأرسلته عبر البريد الإلكتروني إلى "ليبافاس"، لكن المساهمين الرئيسيين في شركة Libavas والمفوضين بالتوقيع باسمها، زياد رفول باسيم وبسام أحمد أرناؤوط، لم يوقعا العقد، تحت ذريعة عدم دفع شركتي الخليوي لهما.

بعد عام تقريباً، وجّه سيمون كليغ، المستشار القانوني لشركة "نيو أوبن ووندرز" (المالكة للمؤسسة المنظمة للمسابقة) إلى كل من باسيم وشركة "ليبافاس" ومدير عام الشركة التي تدبر "جعيتا" رسالة إلكترونية تتضمن إخطاراً قانونياً يقول فيه إن "شركة الاتصالات (ليبافاس) قبضت عند انتهاء التصويت الإيرادات من زبائنها (...) ويتعين سداد المبلغ المستحق في غضون 7 أيام من تاريخ الإخطار". وأبلغ كليغ "ليبافاس" باحتفاظه بحق اتخاذ الإجراءات القانونية، بما في ذلك الإعلان أن شركة الاتصالات قبضت من زبائننا وحصلت على الأموال بدون الالتزام بحصة الإيرادات، وبالتالي

مع ثقتي بأن اللبنانيين الصادقين سيصخحون الوضع لتبقى جعيتا في المسابقة». ويشير في اتصال مع "الخبار" إلى أن أمر مماثل سيضع لبنان على اللائحة السوداء، فشركتنا تعاملت مع أكثر من 100 بلد من دون مواجهة أي مشكلات سوى في لبنان، موضحاً أنه سيسلك كل الطرق القانونية والسياسية الممكنة لإصلاح هذا الخلل، لأننا نريد حل الموضوع إيجابياً.

ما هي القصة؟

في عام 2011، دخلت مغارة جعيتا في مسابقة "ربحية"، نظمتها شركة Wonders Foundation 7 New السويسرية، من أجل اختيار عجائب الدنيا السبع الطبيعية. تجنبت وزارات السياحة والإعلام والاتصالات، وكل وسائل الإعلام في لبنان، ومعظم السياسيين ومنظمات المجتمع المدني، من أجل حث الناس على التصويت لهذا المعلم الطبيعي. جرى تخصيص الرقم 1070 للتصويت المدفوع الثمن، وتمّ التخلي عن حصة شركتي الخليوي (الملوكتين من الدولة) من إيرادات التصويت، بحجة تخفيض الكلفة على المشاركين واجتذاب المزيد للتصويت لزيادة حظوظ المغارة بالفوز. في الحصيلة، حصدت المغارة 7 ملايين و611 ألفاً و551 صوتاً، وحلت في المرتبة 14 بين 27 موقعاً متنافساً حول العالم، وهو ما أهلها للبقاء في المراحل المقبلة من هذه المسابقة.

بحسب طريقة عمل المؤسسة المنظمة للمسابقة، فهي تستعين بوسيط محلي في كل بلد للتنسيق مع شركات الهاتف الخليوي وتأمين التصويت عبر الرسائل النصية، وهي مصدر الأرباح الرئيس. في حالة لبنان، لجأت المؤسسة السويسرية إلى المدير العام لشركة "ماباس"، نبيل حداد، كون شركته تتولى إدارة وتشغيل واستثمار مغارة جعيتا، وطلبت منه مساعدتها في التعاقد مع وسيط بينها وبين شركتي "الفا" و"تاتش"، فأوصى حداد بالتعامل مع شركة Libavas s.a.r.l. وبناءً عليه، جرى توقيع اتفاقية خدمات هاتفية بين مدير المؤسسة السويسرية، جان بول دو لا فانتي، والمدير المفوض بالتوقيع لشركة "ليبافاس"، زياد باسيم، في 25 آب 2011، ونصت على

حدّرت مؤسسة Wonders 7 New Foundation (السويسرية) من أنها ستضطر إلى استبعاد مغارة جعيتا من المرحلة المقبلة من مسابقتها «الربحية» لاختيار عجائب الدنيا السبع الطبيعية الجديدة. وذلك على خلفية التزام القائم مع شركة Libavas (اللبنانية). إذ ادعت المؤسسة المنظمة للمسابقة على وسيطها المحلي أمام النيابة العامة التمييزية بتهم «إساءة الأمانة والاحتيال». بسبب امتناعه، منذ عام 2011، عن تسديد حصتها من إيرادات التصويت عبر الرسائل النصية على الهاتف الخليوي

رأى إبراهيم

تقدمت مؤسسة Wonders 7 New Foundation بشكوى مباشرة لدى النيابة العامة الاستئنافية في بعبدا، بتاريخ 2017/3/9، ضد زياد باسيم بصفته الشخصية وبصفته المفوض بالتوقيع عن شركة "ليبافاس ش.م.م". أما نوع الجرم فهو "إساءة أمانة وما جرى من الاحتيال". وتقول المؤسسة في الوقائع التي دونتها في شكواها إن "ليبافاس" قبضت بتاريخ 2011/11/11، بواسطة المفوض بالتوقيع عنها، أموالاً من زبائن المؤسسة المدعية من دون أن تقوم بتسديد الحصة المستحقة للمؤسسة المدعية من إيرادات التصويت لصالح مغارة جعيتا، والتي قدرتها بنحو مليون و233 ألف دولار أميركي، وذلك خلافاً لبنود الاتفاقية الموقعة بينهما. ولغاية تاريخه، يرفض المدعى عليه تسليم الأموال التي قبضها لصالح المؤسسة المدعية، التي تطلب التحقيق مع باسيم، وإحالتها أمام المراجع الجزائية المختصة، وإلزامه بإعادة الأموال التي استولى عليها.

يحدّر مدير المؤسسة، جان بول دو لا فانتي، من أن مؤسسته، في حال عدم حصولها على حصتها، ستضطر، وفقاً للشروط القانونية، إلى استبعاد مغارة جعيتا من المسابقة. ويقول تعليقاً على هذا النزاع: "نريد التوضيح للبنانيين أن القصة هي قصة رجل فاسد احتال عليهم وعلينا،

تحذر المؤسسة السويسرية من أنها «ستسعد مغارة جعيتا من المسابقة» (أرشيف)



تقرير

مجلس الوزراء يخفض أسعار الإنترنت



**شرّع مجلس الوزراء
قرار الجراح 1/365**



لا الإدارة. 2- تعديل المادة الخامسة لائحة تقليص فترات الأسعار المقترحة لخطوط E1 (السعات الدولية) بحسب الشطور من 112% كما كان مقترحاً إلى 50%. بحيث أصبحت تتراوح بين 165 ألفاً و100 ألف بين الشطر الأول والسابع بدلاً من 165 ألفاً و75 ألف ليرة، بما يضمن عنصر المنافسة بين الشركات الكبيرة

تأتي هذه التخفيضات بناءً على اقتراح وزير الاتصالات، جمال الجراح، بموجب مرسوم «إطلاق خدمات الإنترنت عبر الألياف البصرية وتعديل وتخفيض تعرفه ورسوم خدمات الإنترنت، وخدمات خطوط الإنترنت والخطوط الرقمية التاجيرية المحلية والدولية» الذي عُرض على جدول أعمال مجلس الوزراء أمس، ولم يستطع الجراح إمراره بالصيغة الأولية التي نصّ بها. إن تخطت التخفيضات النسب التي اقترحها، كما أخضع المرسوم لسلسلة من التعديلات سبق أن نوقشت خلال اجتماع لجنة الاتصالات النيابية أول من أمس، وهي: 1- إبقاء صلاحية تاجير السعات الدولية، وإطلاق خدمات الاتصالات وتسعيرها من ضمن صلاحيات مجلس الوزراء

فيديان عقيقي

خفض مجلس الوزراء، أمس، أسعار خدمات الإنترنت السريع DSL، بنسبة تتراوح بين 50 و60% عما هي عليه الآن، بحيث أصبح سعر سرعة الـ 2 ميغابت بالإنترنت شهري من دون سقف نحو 60 ألف ليرة، بالمقارنة مع 75 ألف ليرة حالياً، وبات سعر سرعة الـ 4 ميغابت باستهلاك شهري من دون سقف نحو 90 ألف ليرة بعدما كان 50 ألف ليرة باستهلاك محدد بـ 50 غيغابت. كما تمّ الاتفاق على فتح السعات الدولية لجميع المستخدمين ومقدّم المعلومات وموزعي الإنترنت، وخفض أسعار الـ E1 من 240 دولاراً إلى 100 ألف ليرة، أي بنسبة 300%، ما سيسهم لاحقاً في انخفاض أسعار الـ 3G والـ 4G على الخليوي أيضاً.

مسابقة «العربية» تسوّق لأحد أعضاء اللجنة!

نص مسابقة اللغة العربية «رحلة إلى الجنوب» للكاتبة وداة المقدسي قرطاس، المطروح في امتحانات الشهادة المتوسطة في يومها الثاني، ترك أمس علامات استفهام في صفوف أساتذة المادة، وقالوا إنه نص مألوف وورد في قرص مدمج مرفق بكتاب تطبيقات بعنوان «نصوص مسموعة» للصف الثامن أساسي، ومتداول في بعض المدارس. المفارقة التي يتحدث عنها الأساتذة أن يكون صاحب هذا الكتاب هو أحد أعضاء اللجنة، في حين أن الأعضاء يوقعون على تعهد بعدم استخدام المسابقات والنصوص التي يقدمونها إلى بنك الأسئلة في صفوفهم وكتبهم وورش العمل التي ينظمونها. ولفت البعض إلى أن الأمر لا يحدث للمرة الأولى، بل بات يتكرر في أكثر من دورة، وتشير المعلومات إلى أن أعضاء اللجنة لم يكونوا على علم بأن النص متداول. أسئلة عدة طرحها الأساتذة: من قدم هذا النص إلى بنك الأسئلة؟ هل فعلاً سحب من بنك الأسئلة القديم أم هو نص جديد باعتبار أن هناك توصيفاً جديداً للمسابقة؟ وهل يأتي ذلك في إطار التسويق للكتاب وصاحبه باعتبار أن النصوص التي يختارها تطرح في الامتحانات؟